سيمون دو بوفوار

العين بالعين

ترجمة وتعليق

عبد الله عرفة

العيـــن بالعيـــن

سيمون دو بوفوار

ترجمة وتعليق

د. عبد الله السيد عرفة

إهـــــــداء

إلى كل روح سعت لفهم هذا العالم وفعل شيء ذي معنى فيه، أهدي هذا العمل.

I. عن الكاتبة

كاتبة المقالة هي سيمون دو بوفوار، وهي فيلسوفة فرنسية وجودية وناشطة نسوية. كتبت بوفوار روايات ومقالات وسيرًا ذاتية وتعليقات فلسفية وسياسية واجتماعية. ذاع صيتها بعد كتابها الجنس الثاني (1949)، الذي قدمت فيه تحليلا مفصلا لاضطهاد المرأة عبر التاريخ وتأسيسًا للنسوية المعاصرة.

II. عن المقال

شاعت الأعمال الانتقامية، عقب تحرير فرنسا من الاحتلال النازي، من المتواطئين مع الألمان. فوقعت في بادئ الأمر بأيدي الشعب نفسه وبصورة همجية، ثم ما لبثت أن تحولت إلى انتقام رسمي بعد محاكمة عادلة. دفع بوفوار إلى كتابة المقال محاكمة روبير برازياك وإعدامه لاحقا. كان برازياك مثقفًا فرنسيًا بارزًا ومحررًا لجريدة Je suis partout التي مارس فيها معاداته للسامية ثم ذكره لأماكن تجمع الفرنسيين اليهود أثناء الاحتلال النازي لفرنسا لينكل بهم الألمان. حضرت بوفوار محاكمته في 19 يناير 1945 حيث حُكم عليه بالخيانة العظمى. وقّع تسعة وأربعون كاتبًا فرنسيًا على عريضة للعفو عن برازياك أمثال غابريل مارسيل وألبير كامو (قال كامو أنه وقع لمعارضته عقوبة الإعدام فحسب). أما بوفوار فقد رفضت التوقيع رفضًا قاطعًا. أنهى اللواء ديغول القضية برفضه العريضة وإعدام برازياك في 6 فبراير 1945.

III. الأطروحة العامة للمقال

تقدم بوفوار مفهومًا فلسفيًا محوريًا لهذا المقال ولكتابها الوجودي التالي أخلاق الضبابية (1947). يعمل مفهوم الضبابية كأساس لمناصرتها إعدام المتورطين في جرائم نازية. تخبرنا بوفوار في "العين بالعين" أن "الضبابية المأساوية" للحالة الإنسانية هي أن كل إنسان "حريةٌ وشيءٌ في الوقت نفسه، موحدٌ ومشتتٌ معًا، منعزلٌ في ذاتيته لكنه متعايشٌ في قلب العالم مع غيره من البشر". توضح الفكرةَ في أخلاق الضبابية قائلة أن الإنسان "لا يزال جزءًا من العالم الذي هو وعي فيه". تقول بوفوار أن الوجودية هي الفلسفة الوحيدة التي تنصف هذه السمة المحورية للوجود الإنساني.

الجانب الأول لهذه الضبابية -أن الإنسان موجود كوعيٍ وككيانٍ مادي معًا- هو محور رأيها في "العين بالعين". هذا الجانب من الضبابية أستشعره بصورة مختلفة بالنسبة إلى نفسي وبالنسبة إلى الآخرين. فأنا مدرك للوعي الخاص بي فقط. ولأنني لا أدرك وعي الآخرين، فإن ما أدركه من الآخرين هو وجودهم ككيان مادي. ولكن الأمر صحيح من ناحية الآخرين تجاهي، إذ جميعنا غارقون في ذاتيتنا الخاصة. ينتج نوعٌ من التبادل بيني وبين الآخرين. هذا التبادل له أهمية كبرى لبوفوار لدرجة أن اعتبرته "الأساس الميتافيزيقي لفكرة العدالة". لديّ إلزام أخلاقي أن أعامل الآخرين ليس كأشياء في هذا العالم، بل ككيانات واعية بما أفعله لهم أو بهم.

أما إن رفض أحدهم أن يقر بذاتية شخص آخر، إن قرر أن "يحاول عمدًا أن يهينه ويعامله كشيء"، فإنه يكون قد ارتكب أكبر جرم ممكن كما تقول بوفوار. فهذه جريمة مختلفة عن الجرائم العادية كالسرقة أو حتى القتل. هذه هي الحالة الوحيدة التي يكون الانتقام العنيف فيها مسوغًا، وفي هذه الحالات يكون

الانتقام "واجبًا ميتافيزيقيًا" لأنه يعيد تأسيس التبادل بين البشر الذي لَغَته هذه الجريمة. إن مرتكب هذه الجريمة يتجاهل الطبيعة الضبابية للوجود الإنساني، فيقر بجانب واحد لوجوده، ذاتيته، وبجانب واحد لوجود ضحيته، كيانه المادي. أما عندما تسعى الضحية للانتقام تنقلب الطاولة. فعندما يتعرض هو نفسه للعنف، يدرك أن له كيانًا ماديًا أيضًا وأن لضحيته السابقة ذاتية كذلك.

يهدف العقاب إذن إلى استرداد التبادل بين الضحية والجلاد الذي هو مغروس في الطبيعة الضبابية التي يتشاركان فيها. لكن بوفوار تبدأ في تعديد الأسباب التي تحول دون ذلك، وكيف أن تحقيق ذلك صعب أو مستحيل. تبدو حرية الإنسان هي العقبة الكبرى، لأن هدف الانتقام يظل حرًا، لأنه بإمكانه، حتى حين يتعرض للعنف، أن يرفض أهمية ما يحدث له. يمكن أن يصرّ على أن العقاب الذي يعانيه محض سوء حظ كما الكوارث الطبيعية. ومحاولة كسر إرادته برفع معاناته لا تحقق الهدف المنشود. فإن غطى الألم الذي يشعر به على ذاتيته، فإنه يفقد قدرته على فهم أي شيء. بيد أن من ارتكب الشرور في حق غيره من البشر يستحق المعاناة، علينا أن نجبره على الندم، وإلا تسخر حريته بفرض تفسيره للأحداث من ضحاياه. أما إن قرر التوبة من نفسه، فإنه يظل الطرف المهيمن. إن سبب صعوبة تحقيق الانتقام لهدفه هو أن "الوعي الخارجي لا بد أن يقوده شيء من خارجه ليستخلص منه مشاعر لا يمكن فرضها عليه دون قبوله".

تتحدث بوفوار بعد ذلك عن ما أسمته "منظور عمل الخير". إننا نحكم على أفعال غيرنا من الخارج، أفعال حدثت في الماضي. وأفعال المرء لا تحدد شخصيته فتقول بوفوار "الإنسان من داخله ليس أي شيء، إذ يهرب من كل تعريف لتغايره الدائم". لكن كل هذا لا قيمة له عندما يرتكب الإنسان ما أسمته بوفوار الشر المطلق بمعاملة إنسان كأنه شيء. قد يعفو الإله المسيحي عن أي خطيئة، لكن "الأخلاق الإنسانية" لا تصفح. ولا بد أن تخلق الخير برفضها الشر.

علينا أن نعاقب مرتكب الجرم إذن، لكن كيفية عقابه ستكون غير مرضية. حتى في الحالة التي أسمتها بوفوار "الحالة المثلى" حيث يعاقب الضحية جلاده مباشرة، حتى حينها نادرًا ما نستعيد حالة التبادل. أولا كيف نعرف دوافع الساعي للانتقام؟ ثانيا إنْ رفض هدفُ الانتقام الاعتراف بعدالته، فإنه سيسعى للانتقام بدوره، فنكون قد خلقنا سلسلة عنف لا تنتهي. لذا فقد رفضت بوفوار الانتقام الخاص (بيد الضحية) لأن "الحرية التي يتمتع بها راغبو الانتقام تخاطر بالتحول إلى طغيان".

تقل فرصة الانتقام أكثر وأكثر في تحقيق غايته الميتافيزيقية عندما يحقق العقوبة طرف ثالث، إذ يتحول الطرف إلى فكرة مجردة للعدالة، وهذا ليس دورًا للأفراد بل للدولة، ولكن إن قامت الدولة بذلك فإنها لا تسعى إلى إعادة التبادل بين الضحية والجلاد كما ينبغي. لا تستطيع الدولة إذن أن تصلح أخطاء الماضي، وإنما تهدف إلى خلق مستقبل لا يتكرر فيها الجرم ذاته. لذلك فإن محاكمة وإعدام أشخاص مثل برازياك تعمل كطقوس اجتماعية.

تؤكد بوفوار أن الانتقام ليس "استرداد مطمئن للنظام العادل العقلاني"، وأنه ورغم فشله، كما الحب والعمل، لا يجب أن يمنعنا ذلك عن القيام به. ولأن وجودية بوفوار تعتبر الضبابية والحرية سمات محورية للوجود الإنساني، فلا إجابات سهلة هنا على الأسئلة الأخلاقية مثل إعدام مجرمي الحرب. كتبت بوفوار في أخلاق الضبابية "تكمن الأخلاق في ألم الأسئلة اللا نهائية". في "العين بالعين" نطرح أسئلة، ونستشعر ألم الاشتباك معها، وربما نصل إلى شيء.

عبـد الله السيـد عـــرفة

مصـر، 30 مارس 2024

abdullaharfa923@gmail.com

العين بالعين

"لقد نقل جلادونا إلينا كل خلقٍ سيء" كذلك كتب فرانسوا بابوف بحسرة.[1] لقد شهدنا ترعرع مشاعرَ سامة في قلوبنا، تحت الاحتلال النازي وفي وجه خونة جعلوا منا شركاء لهم، مشاعرَ لم نعرف لها طريقا من قبل. لقد عشنا قبل الحرب دون رغبة في إيذاء أي أخٍ في الإنسانية. لم يكن في قاموسنا كلماتٌ مثل الانتقام أو الكفّارة. كنا نستخف بخصومنا السياسيين أو الإيديولوجيين دون أن نكنّ كراهية لهم. أما بالنسبة لمن اعتبرهم المجتمع خطرين كالقتلة واللصوص فلم نعتبرهم أعداءنا. لقد كانت جرائمهم في منظورنا محضَ حوادث دفعهم إليها نظامٌ لم يمنح الجميع فرصة متساوية. ليس بوسعنا القول أنهم تخلوا عن القيم التي تربطنا جميعًا. لم نكن نقبل بتحرير شكوى ضد لص لأننا لم نؤمن بحقنا في أي من ممتلكاتنا. لقد كان القتل يملؤنا بالرعب، لا الكراهية. لم نكن لنجرؤ على طلب الاحترام لحياتنا ممن وضعهم بؤسُهم، بل من وضعهم ميلادُهم نفسه، خارج إطار المجتمع الإنساني. لقد وعينا بامتيازنا، فحرّمنا على أنفسنا أن نحكم عليهم. كذلك لم نكن لنرغب في أن نصطف مع محكمة يعتمد بقاؤها على الدفاع عن نظام نرفضه.

لقد تعلمنا الغضب والكراهية منذ يونيو 1940، فتمنينا الموت والمهانة لأعدائنا. أما اليوم نشعر بمسؤولية القاضي في كل مرة تحكم محكمة على مجرم حرب أو واشٍ أو متواطئ. لأننا طالما حلمنا بهذا النصر، ولأننا طالما ابتغينا هذه العقوبات، فباسمنا يحكمون وباسمنا يدينون. إن حكمنا هو الرأي العام الذي يصرّح عن نفسه في الصحف والملصقات والاجتماعات، الرأي العام الذي لأجل إرضائه صمّمنا هذه الأدوات

---

[1]. فرانسوا بابوف (1760-1797) أحد الثوار الشيوعيين بعد الثورة الفرنسية. حكمت الحكومة الفرنسية عليه بالإعدام.

المتخصصة. لقد سعدنا بمقتل موسوليني، بشنق الجلادين النازيين في خاركوف[2]، بدموع دارناند[3]، وبسعادتنا تلك ساهمنا في إدانتهم. لقد أصابت جرائمُهم قلوبَنا، وتوكيدًا لقيَمنا وإحياءً لمنطقنا أدنّاهم.

غنيّ عن القول أنّ منظورنا لمن نسميهم المجرمين المعتادين لم يتغير، فنوليهم ذات الأعذار، إذ لم يصبح النظامُ الاجتماعي أكثرَ عدلا. أما من ناحية رفض الاستبداد، والسعي لإعلاء كرامة الإنسان، فإننا نرى في ذلك مجتمعَنا، ونشعر بترابط معه، ونشاركه في قراراته.

ليس هينًا أن يجد المرء نفسه قاضيًا فجأة، وأكثر من ذلك أن يجد نفسه جلادًا. لقد لعبنا هذا الدور في حماسة في سني الاحتلال. ثم أصبحت الكراهية سهلة. عندما قرأنا مقالات أنا في كل مكان[4]، عندما سمعنا صوت فيردونيه أو هيرولد باكي في المذياع[5]، عندما فكرنا في مخربي أورادور[6]، في معذبي بوخنفالد، في القادة النازيين والمتواطئين معهم، في الشعب الألماني، قلنا لأنفسنا في نوبة غضب: "سيدفعون ثمن ذلك". لقد بدا لنا أن الغضب المعتمل في نفوسنا يعِدُنا ببهجة كبرى لدرجة أنْ ظننّا أننا لن نتحملها. لقد دفعوا الثمن. وسيدفعون الثمن. إنهم يدفعونه في كل يوم. بيد أن البهجة لم تملأ قلوبنا.

لا ريب أن خيبة الأمل ناتجة عن الظروف، فالتطهير لم يكن مباشرًا. لقد لاقى بعضٌ من أسوأ مجرمي الحرب نهاية مأساوية مروعة لا تناسب التطهير، بينما يظل آخرون بعيدي المنال. لقد أربك توجهُ الشعب

---

[2]. محكمة جرائم حرب في خاركوف، أوكرانيا، في 1943 حُكم فيها على ثلاثة ألمان وروسيّ بالإعدام للفظائع التي ارتكبوها بحق مساجين.

[3]. جوزيف دارناند قائد مليشيا في حكومة فيشي، اشتهر بالعنف ضد المقاومة والعمالة للألمان. حوكم في 1945 وأعدم.

[4]. أنا في كل مكان صحيفة فرنسية متواطئة مع الاحتلال الألماني يرأسها روبير برازياك.

[5]. بث بول فيردونيه دعاية نازية بالفرنسية من شتوتغارت. حوكم وأعدم في 1945. جان هيرولد باكي مذيع بارز لمذياع باريس أثناء الاحتلال الألماني. حوكم وأعدم في 1945.

[6]. أورادور قرية فرنسية حبست كتيبة ألمانية كل سكانها في كنيسة وأحرقوها ليقتلوا ستمائة واثنين وأربعين نفسًا.

الألماني كراهيتَنا. لكن ذلك ليس كافيًا لتفسير لماذا ترك الانتقام الذي أردناه من قلوبنا طعمَ الرماد في أفواهنا. إن المشكلة الحقيقية هنا هي فكرة العقاب ذاتها. فبينما نستشعر العاطفة والإحساس التي تبثها فينا كلمات مثل "الانتقام" أو "العدالة" أو "العفو" أو "الخير" في صورتها المجردة، فقد اكتسبت هذه الكلمات معانٍ جديدة تفاجئنا وتثير فينا القلق. لا تبدو لنا العقوبات القانونية مجرد إجراءات شرطية بسيطة تمثل انعكاسات لمعتقدات عميانية سابقة. إننا في حاجة لفهم أعمق لما تمثله هذه الحاجة لنا اليوم. هل هي حاجة متجذرة فينا؟ هل بمقدورنا إشباعها؟ يتحتم علينا أن ننظر حولنا ثم نعود لداخلنا لنحاول الإجابة على تلك الأسئلة.

يبدو جليًا أنه في لحظة العقاب لا تكون العلاقة بين الطرفين علاقة صراع، إذ يُنظر للعدو في حالة الصراع على أنه جهة خارجية، مجرد عقبة علينا التغلب عليها، مجرد مادة بشرية. إننا لا نرغب القضاء عليه في ذاته، وإنما كسبيل ضروري للغاية النهائية. إن ما نسميه "تنفيذ القصاص" هو عدوان حربي. ليس للقتل والدمار فعالية فورية في هذه الحالة ولا ريب. فلا فعالية في إعدام الرهائن معدومي الحيلة، ولا في إبادة المدنيين الذين لا يغير موتهم شيئًا في نتيجة الحرب. بيد أن لهذه التصرفات نفعًا غير مباشر: في أنها تلقي الرعب في قلوب العدو. إن الأذى الذي يلحق بالضحايا ليس موجهًا إليهم، وإنما هو أسلوب ضغط. فلا معنى للحديث عن العقاب في كل الحالات التي يمثل الإعدام فيها عبرة أو يتبع فيها أوامر راسخة. إن ما يميز العقاب هو أنه موجه وبوضوح إلى الفرد الذي سيقع عليه العقاب. لا يهدف العقاب إلى منع وقوع جرائم جديدة، إذ يقع العقاب على من فقدوا القدرة على تنفيذ جرائم جديدة. كذلك ليس الأمر أن نجعل من المجرم عبرة، فمن العبث أن نفترض أنهم قتلوا موسوليني لبث الرعب في قلوب الدكتاتوريين مستقبلا. بالتالي فلا مبرر للانتقام ضمن الاعتبارات الواقعية. على النقيض، فإن الفعالية تتطلب رفضنا للعقاب، فمن العبث القول بسياسة اتباعنا لإشباع أحقادنا ضد إيطاليا وحتى ضد ألمانيا، بدلا من إرساء توازن دائم في أوروبا. يبدو الانتقام كما لو كان رفاهية، لكنه يلبي حاجة عميقة فينا لدرجة أنها تسيطر على اهتماماتنا العملية. فإن كانت الحكومة الفرنسية قررت بعد الحرب أن تستغل رجالا معينين في خدمة

الوطن وإن كانوا ملطخين بتواطؤهم، فإنها كانت ستواجه غضبًا عامًا وفضيحة سياسية. إذ ليس على الخبز وحده يعيش الإنسان، وإنما له رغبات روحية لا تقل محورية عن رغباته الأخرى، ورغبة الانتقام واحدة منها، إذ تلبي واحدة من الرغبات الميتافيزيقية للإنسان.

ولكن علينا، لكي نكتشف هذه الأهمية الدفينة، ألا نفحصها في صورتها المعقدة التي غلفها المجتمع بها، وإنما نقف عليها في بداهتها. لقد منحنا أنفسنا، في الفترة الثورية التي عشناها في أعقاب التحرير، رخصة لإنزال العقاب فرديًا كان أو جماعيًا ودون ضوابط، فشهدنا الهمجية والإعدام العلنيّ للقناصين، والإعدام المعجّل لبعض العملاء من الشرطة، والمذابح لرجال أمن السجون النازية على يد السجناء المحررين. لم يكن للعقاب في كل هذه الحالات هدف سوى العقاب في حد ذاته. لقد أراد الناس، عبر الإيذاء والقتل، أن يضعوا أيديهم على هؤلاء الذين اعتبروهم مسؤولين شخصيًا عن بعض الأفعال السيئة. لقد كانت الكراهية التي بثوها فيهم التبرير الوحيد لما فعلوه بهم، وبدت كتبرير كافٍ. ليست الكراهية دون مبرر حقا، إذ تستنكر الواقع الشنيع وتطلب بتجبر أن يُمحى ذلك الواقع من الوجود. لا يكره المرء عاصفة ثلجية أو وباء، وإنما يكره البشر، ليس لأنهم أسبابٌ مادية لأذى مادي، بل لأنهم يسببون شرًا حقيقيًا عن وعي منهم. لا يستحق الجندي الذي يُقتل في المعركة أي كراهية، لأنه يتبع أوامر وللتبادل بين موقفه وموقف عدوه. ولا الموت ولا الأسر ولا المعاناة بشعة في ذاتها، بل تنبع البشاعة عندما يعامل الإنسان أخاه الإنسان كشيء، عندما يحرمه وجوده كإنسان بالتعذيب أو الإهانة أو العبودية أو القتل. تطبق الكراهية على حرية الآخر بقدر ما تُستخدم لتحقيق الشر المطلق المتمثل في امتهان الإنسان إلى شيء، وتدعو للانتقام فورًا سعيًا لتدمير هذا الشر في منبعه بالقبض على حرية فاعل الشر.

"سيدفع ثمن فعلته" عبارة كاشفة، فأن تدفع يعني أن تقدم مقابلا مساويًا لما حصلت عليه. إن رغبة المساواة تلك نعبر عنها في قانون القصاص الشهير: "العين بالعين، والسن بالسن". لا ريب أن لهذا القانون سحره الخاص حتى اليوم. إنه يسعى إلى إرضاء إله مساواة شرير مجهول. ولكنه يخاطب حاجة بشرية

عميقة. لقد سمعت عضوًا من المقاومة يقول أنه طبق هذا القانون على رجل شرطة متواطئ متهم بتعذيب امرأة. "لقد تفهم الأمر" كذلك استنتج متجهمًا. إن هذه العبارة، المستخدمة عادةً بإيجاز، توحي أكثر ما توحي بالرغبة الدفينة في الانتقام، إذ لا يقصد منها أي إيجاز فكري بل كما عرّف هايدغر الفهم: العملية التي من خلالها يدرك كيانُنا كله موقفا ما. يفهم المرء الأداة حين يستخدمها. يفهم المرء التعذيب حين يتعرض له. ولكن حتى إن تعرض الجلاد لما تعرض له الضحية، فإن ذلك لا يعالج ما سببه الجلاد. إنه لمن الضروري، بالإضافة إلى هذه المعاناة المتجددة، أن تتجدد عمومية الموقف أيضًا. يعتقد الجلاد بأنه كيان مستقل وحرية تامة في وجه الشيء البائس الذي يعذبه. وعندما يأتي دوره ليكون الشيء البائس الذي يتعرض للتعذيب، فإنه يستشعر الغموض المأساوي لحالته كإنسان. بيد أنه عليه أن يفهم أن الضحية، الذي شاركه الإذلال، شاركه كذلك في امتيازاته التي ادعاها لنفسه. ليس عليه أن يفهم ذلك بالفكر وحده وبأسلوب تأملي، بل عليه أن يدرك هذا الانقلاب في الأوضاع إدراكًا ملموسًا. عليه أن يؤكد بوضوح ودون لبس التبادل بين الإدراكات الإنسانية الذي يمثل نكرانه أعلى درجات الظلم وانتفاء العدالة. كل إنسان شيءٌ للآخرين، وموضوعٌ لنفسه، ويطالب بإصرار أن يعتبرَه الآخرون كذلك. إن من يستطيع الركل والدفع يستطيع افتعال شجار في حشد من الناس. يمنح كل مرء أحبابه نفس الدرجة من الاحترام التي حباها لنفسه، ثم يمنحها أخيرًا لكل البشر. إن الاعتراف بتبادل العلاقات بين البشر هو الأساس الميتافيزيقي لفكرة العدالة، كما أنه يسعى إلى تحقيقه الانتقام في وجه طغيان الحرية التي تحاول أن تكون مهيمنة.

بيد أن هذا النشاط يواجهه صعوبة أساسية في كونه يهدف إلى الإكراه على حرية، وهي عبارة تحوي كلمتين متناقضتين. لكن هذا هو ثمن الانتقام الحقيقي. فإن قرر الطاغية، دون أي ضغوط خارجية، أن يتوب عن زلاته، حتى وإن فعل ذلك بدافع من الندم، وأن يطبق قانون العين بالعين على نفسه، فإن الانتقام قد تعطل لكنه لن يقنع بذلك. ذلك لأن الطاغية لا يزال سيدًا على ندمه، على مصيره، لا يزال حرية مطلقة. وحتى في معاناته من الأذى الذي يلحقه بنفسه طواعية، سيظل يسخر من ضحاياه رغم

نفسه. لا بد أن يجد نفسه في موضع الضحية وأن يلاقي العنف. لكن العنف وحده لا يكفي أيضًا، إذ يهدف إلى جعل المذنب يدرك موقفه الحقيقي. ولا ضمانات، لطبيعة الحرية ذاتها، لنجاح هذه الطريقة. ليس العنف أكثر من إغواء، وليس بإمكانه أن يكون منعًا مطلقا. إن أكثر ما يريده المرء من العنف أن يلقي تعويذة على حرية العدو مماثلة للتعويذة التي يسعى المغويّ أن يحيكها: لا بد أن يبقى الوعي الخارجي حرًا بالنسبة إلى فعلته، لا بد أن يعترف بزلاته الماضية، أن يتوب، أن يهلع، ولكن عن ضرورة خارجية تجبره على الفعل الذاتي. لا بد أن يدفع الوعيَ الخارجيَ دافعٌ من خارجه يبعث في نفسه مشاعر لا يمكن فرضها عليه دون موافقة منه. لا يمكن إشباع الرغبة في الانتقام إذن بسبب هذه الطبيعة المتناقضة. فإن كانت المعاناة هائلة فإنها تبتلع وعي المجرم، تشعل كامل وجدانه في المعاناة ليستحيل مجرد لحم لاهث، فيفقد التعذيب هدفه. أما إن منعنا الألم كلية عنه فإن وعيه يصبح في تصرفه ويستعيد استقلاليته. للمرء أن يستفيد من العقاب الأخلاقي. للمرء حتى أن يستعيد حالة من السعادة في الأسر أو المنفى. للمرء كذلك أن يواجه الألم بحالة من السخرية، من العجرفة، من الانسحاب الخالي من الندم. هنا يتكبد الانتقام الهزيمة أيضًا. لذلك نرى انتقاميين عبر التاريخ سخروا كل موراد خيالهم لإلحاق العقاب بأعدائهم. لا أعلم أي طاغية إيطالي اخترع "الصوم الكبير" الذي هو أربعون يومًا من العذاب البطئ ينتهي بحرمان تدريجي من كل الطعام والشراب. إن التبادل بين المعاناة الأليمة والتأجيلات الطويلة التي تحرم المجرم من الأمل واحدٌ من أكثر طرق إخضاع الوعي فعالية. بيد أن الصوم الكبير ينتهي بالموت وموت المجرم يصيب الساعين للانتقام بالخيبة، فبالموت يهرب من هذا العالم ويتخلص من عقابه. للمرء أن ينهال بالضرب على جثته، ويمثل بجثته في حنق وغيظ، وأن يعلقه من قدميه، ليثبت أن هذا الطاغية المتكبر مخلوق من اللحم أيضًا. لكن المرء يتمنى لو أدرك الطاغية هذه الحقيقة. لقد أصابنا موت هتلر بالإحباط، إذ يتمنى المرء لو ظل حيًا ليدرك انهياره، لكي نجعله "يفهم". إن الانتقام القويم هو ما أنزله لويس الحادي عشر بلا

بالو[7]، أو الذي أنزله جودكس[8] بالمصرفي الشرير بإلقائه في زنزانة باقي عمره. هنا كان الوعي حاضرًا لكن سجين الموقف المفروض عليه كان يغرق في الهلع. يظل ممكنًا لذلك الوعي أن يهرب في النهاية بالتحول إلى الجنون. نادرًا ما تتاح الظروف المثلى للمرء لينفذ انتقامه المثالي سوى في الروايات والقصص، إذ يعمد المرء إلى قتل عدوه في النهاية بعدما يدرك أنه يفتقد أي قوة للتحكم فيه. على الراغب في الانتقام إذن أن يضع التبدد الزماني الذي يقيد من تحكمه في وعي الآخرين في حسبانه. إن اللحظة التي صرخ فيها موسوليني "لا، لا" لفرقة الإعدام تشبع الكراهية أكثر بكثير من لحظة سقوطه جثة هامدة تحت ضربات الرصاص. ولكن كيف نخلد هذه اللحظة؟ فموسوليني الحي سيلغي هذه الفكرة. يحقق الانتقام هدفه في أمثلة نادرة، عندما يصرخ بول شاك[9]، عندما يصرخ دارناند باكيًا "أنا لم أفهم". بيد أنه ليس بمقدور الانتقام أن يُخضع الوعي طوال حياته، فيسعى إلى إخماده أملا في تخليد إذلاله في لحظاته الأخيرة. لكن هذا هو المأوى الأخير، لأن استعادة التبادل بين الضحية والجلاد تتطلب بقاء الجلاد حيًا ليتحول بدوره إلى ضحية.

حتى عندما يستسلم وعي المذنب لإغواءات الألم الجسدي أو النفسي، هل تتحقق علاقة التبادل حقا؟ إن الحالة المثلى هي عندما تأخذ الضحية الانتقام على عاتقها. عندما نفذ السجناء مذبحة في السجّانين النازيين في ساعة تحريرهم من معسكرات الاعتقال، حينها وقع الانتقام في أوضح صوره وأبهاها، فقد تبادل الضحايا وجلادوهم الأدوار حقا. لكنه عندما ينتقم للمرء أحدٌ غيره، عندما ينتقم المرءُ لمن قضوا نحبهم، فإن جانبًا يرفض إدراك معنى العقاب وجانبًا غير موجود. أين يكتسب هذا العقاب أهميته إذن؟ للغريب أن يتدخل فقط بقدر مشاركته في الأصل العام للإنسان الذي جُرح في الضحية، فيضع العقاب على مستوى عام، كصورة من ممارسة حقه. ولكنه غير مؤهل للدفاع عن الحق العام للإنسان، إذ بفعله ذلك يرفع نفسه إلى وعي مهيمن، فيصبح الطاغية نفسه. لذلك فإن للانتقام الخاص طبيعية مقلقة. فما إن يتحقق حتى يبدو جليًا كونه مبنيًا على أساس من الكراهية الصافية. لا أعتقد أن أحدًا هاله مذبحة المسجونين

---

7. كان لا بالو جاسوسًا لأعداء لويس الحادي عشر، فسجنه أحد عشر عامًا في قفص حديدي.
8. جودكس اسم حركي لبطل غامض في سلسلة أفلام فرنسية من 1917.
9. بول شاك ضابط بحرية سابق وكاتب تاريخ، كتب لصالح الألمان وحوكم في 1944 وأعدم.

في معسكرات الاعتقال لجلاديهم. ولكن ما إن يضع الثائر نفسه موضع القاضي حتى يتحول الانتقام إلى مشتبه به. إن الانتقام علاقة بين البشر كما الصراع والحب والتعذيب والقتل والصداقة، إذ لا بد أن يتبع طبيعته الخاصة لا أن يسعى وراء مسوغات كونية. تثير جماعة كو كلوس كلان امتعاضنا للعجرفة الهادئة التي نفذوا بها جرائمهم، فكان العقاب على وحشيتهم. ولكن كيف نعرف، حتى في حالات الانتقام المثلى، أن الراغب في الانتقام لم ينجرف وراء إرادة القوة التي تعتمل في داخل كل منا؟ ليست الكراهية سوى ستار. ما دام الأمر كذلك فإنه بالقضاء على شناعة يخلق المرء شناعة جديدة في هذا العالم، فيتطلب الانتقام انتقامًا جديدًا، ويهدد الشر شرًا غيره، ويتراكم الظلم فوق بعضه دون أن يمحو سابقه.

لذلك السبب لا يسمح المجتمع بالأعمال الانتقامية الخاصة، سوى في استثناءات ودون تشريعها رسميًا. لقد صدر بيان يحظر أعمال العنف الفردية في الأيام التي تلت التحرر من النازية، ففوضت العقاب لوكالات خاصة. لقد استبدلنا فكرة الانتقام بفكرة العقوبات، التي رفعناها إلى مستوى مؤسساتي وانتزعنا منها أساسها الشعوري. يقول الناس أن العقاب لا بد أن يكون خاليًا من الكراهية باسم المبادئ العامة. ولكن إن كان الانتقام مهزومًا لا محالة، هل ستكتفي بذلك العدالة الاجتماعية؟

لا يسعى المرء هنا أن يحقق تبادلا مستحيلا، فالتعذيب الجسدي، ورغم شيوعه كأسلوب لرجال الشرطة، لا مكان له ضمن العقوبات الاجتماعية. السجن، الأشغال الشاقة، فقد الحقوق المدنية، فقد حقوق المواطنة، الموت—يشتركون جميعًا في محاولتهم إزالة المذنب من المجتمع. يدير القضاة ظهورهم لماضي المجرم إذ يعرفون أنه بعيد عن منالهم. نستطيع، في حقيقة الأمر، أن ننتقم للموتى بقدر استطاعتنا إعادتهم للحياة. إن المستقبل هو ما يستهدفه القضاة، فيسعون إلى إعادة المجتمع البشري إلى فكرته الأولى عن نفسه، إلى إعلاء القيم التي هددتها الجريمة. إنهم يرفضون في الحاضر، للمستقبل، وباسم المجتمع كله، هذه الجريمة التي لا يمكن إزالتها. لكن رفضًا كهذا لا يمكن أن يكون محض كلام، فلا شيء يدعو للضحك أكثر من الاحتجاجات العاجزة التي قامت بها الديمقراطيات الأوروبية قبل 1939 ضد الجرائم التي كانت

حقيقة قائمة. لا بد أن نثبت الرفض بالفعل. إن المجتمع يطرد خارجه المسؤولين عن الجرائم التي يستنكرها، وإن بلغت الجريمة فداحة معينة فإن جزاء واحدًا يكون كافيًا لمعادلتها: الموت. ليس الموت هنا ناتجًا عن قانون العين بالعين، فالعدالة المنظمة لا تعترف بهذا القانون. كذلك فلا برازيلاخ ولا بيتان ولا لافال أقدموا على قتل أحد مباشرة. بيد أن الموت هو الجزاء الوحيد المعبر عن رفض المجتمع القاطع لبعض الجرائم. إن كل زخارف المحاكمة مصممة لمنح الحكم أكبر قدر من قوة التعبير. وعلى الإعدام أن يتبع المحكمة، وإلا صار المحاكمة محض كلام لا قيمة له. بيد أن المحكمة في ذاتها أبلغ من الإعدام، فالبلاغة في الرغبة في قتل المجرم أكثر من البلاغة في قتله، لدرجة أن بدى، في محاكمة بيتان، ممكنًا تأكيد هذه الرغبة بقطعها عن أي نتائج ملموسة لها بالحكم على بيتان بالموت بنية معلنة بالإبقاء على حياته.

تظهر هذه الحالة المتطرفة كم أن فكرة العقوبة أبعد ما يكون عن فكرة الانتقام، إذ في الانتقام يحتار الرجل والمجرم في حقيقة الحرية المجردة. فبفحص بيتان الخائن والعجوز وبإدانة الأول وتبرئة الثاني، فقد اتبعت المحكمة العليا نزعة واحدة للعدالة الاجتماعية ولأقصى درجاتها. لا تنظر العدالة الاجتماعية للمذنب في كينونته الكاملة، ولا تشتبك في صراع ميتافيزيقي مع الوعي الحر المحبوس في جسد من لحم ودم، بل تدين المذنب بقدر ما هو قاعدة وانعكاس لجرائمه. يلعب العقاب إذن دورًا رمزيًا، بينما يلعب المدان دور الكفارة. في النهاية فإن إنسان هو من سيقاسي، بجسده وبروحه، العقوبة الموجهة إلى هذه الحقيقة الاجتماعية المجردة المسماة بالمجرم المدان. ويظهر هذا الانفصال جليًا كلما طالت المدة الزمنية بين المتهم وبين جرائمه، فيبدو لنا كما لو كان إنسانًا آخر عن الذي ارتكب الجرم. ما جعل الكراهية، أثناء الاحتلال، سهلة وواضحة هو أنها كانت موجهة إلى ذوات حرة ترتكب الشرور. ففي لحظة النصر يعاقب المرء بابتهاج الغازي الغشوم. لقد كان الهجوم على هنريوت، من هذا المنظور، مستوفيًا كل الشروط، فكلما كان المذنب غارقا في عالمه الإجرامي، كلما بدت العقوبة لنا مسوغة. بيد أن المحاكمات الرسمية تستغرق وقتًا طويلا لدرجة أن المتهم يبدو لنا كشخص آخر، حتى في مظهره الخارجي. لم نتوقع رؤية العجوز المتعب على وجه لافال. لقد أخبرني صديق ليس محل شك بميله لحكومة فيشي ولا بالوجدانية الفارغة بأنه شعر

بغصة عندما سمع لافال في محاكمة بيتان يسأل صحافيًا بنبرة معينة: "هل بإمكاني الجلوس؟ هل لي بكوب ماء؟". لم يبق من العدو المنكسر سوى عجوز مسكين يرثى له. لقد صار تمني الموت له صعبًا. لكن الزمن ليس العامل الوحيد في طمس ملامح المتهم، إذ تغير الحالة يظهره في منظور جديد. كذلك لا يمكننا جوهريًا أن نشبع الكراهية، فالكراهية ترغب في ضرب المجرم في قلب أعماله الإجرامية. فإن قتل أحدهم هنريوت أثناء أحد خطاباته دون أن يكون واعيًا بذلك، فإن الانتقام كان ليفشل لأنه لم يكن واعيًا بعقابه. أما مواجهة قتلته في غرفة نومه، كما فعل، وترحيبه بهم بدم بارد، جعله مكروهًا بدرجة أقل. إن خيلاء المحاكمات الكبرى، وبعدها المأساوي، وشعائرها الجنائزية، تؤكد هذا التحول بطريقة مزعجة. لقد دُهشت عند دخولي القاعة الكبرى التي وقعت محاكمة برازياك فيها. لقد تجمع العامة بدافع الفضول، وتجمع الصحافيون بدافع مهني، وحضر القضاة للقيام بدورهم كقضاة وليحاولوا دون جدوى أن يرفعوا أنفسهم إلى مصاف العظمة، كما كان أناس آخرين مثلي منهمكين في لحظات حياتهم المعتادة. كذلك كان هناك المحامون بوجوههم غير المحتملة التي بدت كتمثلات لفكرة العدالة المجردة. وهناك وحيدًا في قفصه، مقطوعًا عن الجميع، وقف رجل فاقته ظروف حياته. لقد وقف هذا الرجل في حضور موته، وقبل ذلك في حضور حياته كلها التي عليه أن يتذكرها قبل موته. وأيا كانت تفاصيل حياته، وأيا ستكون أسباب موته، فإن الهيبة التي كان عليها في هذه الموقف المتطرف كانت جديرة بالاحترام في اللحظة التي وددنا لو كرهناه فيها. لقد تمنينا الموت لمحرر أنا في كل مكان، وليس لهذا الرجل المنشغل بأن يموت بكرامته.

أما إن ظهر الرجل بمظهر الجبان، كما فعل بول شاك، أو إن أنكر جرمه كما فعل دارناند، فإن دموعه تستدعي التقزز التي يطفئ الرغبة في الانتقام. لقد كنا لنبتهج لو أخبرنا أحد بسقوطهم في وقت عجرفتهم، فقد شهدنا عجرفتهم وكنا لنسعد لو عرفنا أنها عجرفة هشة. أما الآن وقد انكشفت هشاشتها، فقد تبين لنا أنها قناع بائس تخبي الأرواح الضعيفة مساوئها بها. إن الاعتراف بهذا الضعف يسلبنا شهوة الانتصار عليهم. نهدف هنا أيضًا إلى تحقيق المستحيل: قوة تعترف بضعفها دون أن تدمر نفسها كقوة. يتحقق هذا

التركيب أحيانا عندما تفوق فظائع الجرائم كل أحداث المحاكمة، كما في خاركوف وفي لونبيرغ، بوجود عائلات الضحايا، دوي شهادة الشهود، لقطات الفظائع التي ارتكبوها والتي قربت الماضي وجعلته يبدو حقيقة، فلم يكن بمقدور الجلادين أن يتجنبوها. لقد أقروا بأنفسهم، في نوباتهم العصبية ومحاولاتهم الانتحار، أنهم أدركوا قبحهم كبشر على يد ضحاياهم. لكن هذه الحالات نادرة، إذ في العادة سواء استحق احترامنا أو ازدراءنا فإن الرجل الذي ندينه ليس الرجل الذي نكرهه.

علينا أن نعاقب دون كراهية، أو هكذا سمعنا. لكن هذا بالتحديد هو أزمة العدالة الرسمية. إن الموت حدث حقيقي ملموس، وليس نهاية شعيرة. فكلما أخذت المحاكمة صورة المراسم، كلما صار أكثر بشاعة أن تنتهي بسكب الدماء. هالني ذلك أيضًا في محاكمة برازياك: لقد لعب المحامون والقضاة وحتى العامة دورهم. الاستجواب، استعراض المحامي المغلف بخيلاء المأساة الهزلية. المتهم وحده من ينتمي إلى عالم اللحم حيث يقتل الرصاص. لم يبدُ العبور بين هذين العالمين ممكنًا. إن المجتمع يخسر، برفضه الانتقام، قدرته على الربط بين الجريمة والعقاب. يبدو العقاب إذن عقوبة تُفرض جزافًا، فهو للمذنب مجرد حادثة كريهة. صحيح أن الانتقام يتحول حتمًا إلى طغيان، لكن العقوبات القانونية تفشل، رغم حرصها على العدالة، في تحقيق هدفها المنشود. إنها ليست سوى قالب فارغ لا يبرره غير الكثير من الرضا والاكتفاء.

يرتكز الانتقام على الكراهية التي تخاطب حرية تصنع الشرور. ولكن هل الإنسان حر حقا في ارتكاب الشرور؟ أليست المصائب التي يطلقها الإنسان على الأرض من ذات نوع العواصف الثلجية أو الأوبئة؟ سيكون السؤال بلا أهمية إن أخذنا في الاعتبار الجوانب الموضوعية لأفعاله، كما نفعل في الصراعات، بل علينا أن نفعل ذلك هنا إذ علينا أن ندرك الأمر في موضوعيته. ولكننا إن تبنينا النظرة الداخلية، أليست طبيعتها الكريهة تمحي؟ إنه سراب من الخارج. يبدو الأشرار، من الخارج، أشرارًا ويبدو الأخيار أخيارًا كما في صور إبينال. أما من الداخل، فليس المرء أي شيء، إذ يهرب من كل تعريف لتغايره الدائم. إننا نجد شقاء عظيمًا في لب كل البشر، كما لو نخرهم العدم تمامًا، لدرجة أننا عند اقترابنا من عدو ظنناه

قويًا صلدًا كالصخر، لا نجد في واقع الأمر أي أحد أمامنا لنكرهه. لم يعمد أحد القيام بهذه الشرور، بل كانت نزوة، خطأ أرعن، حظا عاثرًا. وحتى إن كانت مقصودة، فإنها لم تكن مقصودة بقدر ما تستحيل شرًا. "لا أحد شرير عن عمد" هكذا أخبرنا سقراط. لقد كان مرتكب الشرور يهدف إلى خير على الأقل من وجهة نظره. ربما كان مغرورًا، رجعيًا، أهوجًا. ولكن إن نظرنا في أعماقنا، من منا يجرؤ أن يقول: أنا أفضل من ذاك الرجل. يتطلب الأمر كثيرًا من الغرور وقليلا من الخيال لنحكم على بعضنا. كيف لنا أن نعرف قدر الغواية التي واجهها المذنب؟ كيف لنا أن نقدر الظروف التي تعطي الحدث شكله الحقيقي؟ على المرء أن يأخذ في اعتباره تربية المذنب، تعقيدات حياته، إخفاقاته، ماضيه كله، كامل اشتباكاته مع العالم. عندها فقط يمكننا تفسير سلوكه. يمكننا أن نفسر حتى سلوك هتلر إن عرفناه حق المعرفة. ولكن أن تفسر يعني أن تفهم، وأن تفهم يعني أن تقبل. يصل الأمر أنها تنساب من موقف معين، من طبع معين، فحتى الجرائم نفسها تفقد عجرفتها التي تجعلها لا تطاق، فتزول الغاية التي ألبسناها لها. ليس الأمر كذلك لمرتكبها، إذ هو صادق حقا في عدم اعترافه بجرمه قائلا: "ليس هذا ما أردته. أنا لا أفهم". أما بعض الجلادين من بيرغن-بيلسن في محاكمة لونبيرغ فقد حاولوا الانتحار عندما شاهدوا إعادة تمثيل لجرائمهم. لا شك أنهم لم يتحملوا استهجان العامة من المواطنين فاستشعروا هول العزلة التي لا تُحتمل. لكنني أفترض أنهم اكتشفوا كذلك جانبًا فظيعًا مجهولا لجرائمهم في الضوء الذي سلطه هذا الاستهجان، فهم لم يروا ذلك إلا من خلال منظورهم الخاص، ولم يحدث أبدًا أن وضعوا أنفسهم محل الضحايا أو المجتمع نفسه. دعنا لا ننسى أن الكراهية والانتقام موجهان إلى نية الفعل، فحتى العقوبات القانونية تنكرها بالعنف فقط بقدر ما أرادتها الحرية. وحتى إن قلنا أن الإنسان مسؤول عن جرمه، فإن ذلك لا يعبر عنه في كليته. فقد كان ذلك الخائن زوج جيد، أب جيد، صديق مخلص، لقد استخدم تأثيره لإنقاذ أرواح البشر. هل لنا أن ندين إنسانًا بكليته بناء على لحظة واحدة من حياته؟ إن ذلك ليكون أقصى درجات الوحشية لأن ذلك الضعف الذي نؤنبه عليه أصبح جزءًا من الماضي، ولم يعد له وجود في الحاضر كتعبير عن الحرية، وإنما كشيء جامد يجره المذنب وراءه رغم أنفه. وبما أنه صار شخصًا آخر غير مرتكب الجرم،

هل لنا أن نكرهه؟ وأي هدف نبغي تحقيقه من العقاب؟ إن عمل الخير المسيحي أصدق من غيره في تلك المرافعات لأن المسيحية تجد في الخطيئة الأولى مبررًا لكل الخطايا، إذ ترى المسيحية أن درجة الفساد ذاتها حاضرة في قلب كل إنسان، وبالعناية الإلهية فقط نتغلب عليها. ولكن ليس لأي قاضٍ أرضي أن يعرف أي غوث بعثه الله لأبنائه، فهو وحده من يعرف مقدار الغواية ومقدار الخطيئة. كما أن الخطيئة خطيئة في حقه وحده، لذا كان العقاب حقه وحده. أما البشر فكلهم إخوة في الشقاء والخطيئة. ليس حري بالجريمة أن تكون رجسًا في أعينهم لأن الأرض كلها رجس في عين الله، الذي اختار إنقاذها وافتداءها رغم ذلك. على البشر أن يصفحوا عن بعضهم لكي يصفح الله عنهم.

تكمن حقيقة جلية في منظور عمل الخير لا ينكرها سوى من أعمته كراهيته، فكثيرًا ما يفعل المرء فعلته دون أن يعرف لها سببًا. ليس بمقدورنا أن نكره أتباع هتلر ذوي الستة عشر عامًا الذين بُنيت النازية على أكتافهم بعنف صارخ، دون أن تتاح لهم فرصة انتقادها. إننا نعلم الأطفال، نعلم الجهلة، نعلم من ضلوا الطريق، ولا نعاقبهم. كذلك لا نعاقب المرضى ولا من أزيلت ضمائرهم، فجميعنا نعلم أن كل البشر يتصرفون على غير عادتهم من حين لآخر، إذ تؤثر علينا عوامل فسيولوجية واجتماعية. ليس للمرء أن يحكم على الفعل دون أن يحكم الفاعل.

بيد أنه في بعض الحالات لا يكون الخلاص ممكنًا، لأن الشر الذي نواجهه شر مطلق. هنا نرفض منظور عمل الخير. فللمرء أن يعفو عن كل جرم، حتى الجرائم التي يعادي بها المجرم المجتمع بأسره. أما عندما يحاول المذنب عمدًا أن يهين إنسانًا وأن يعامله كشيء، فلا شيء يكفي الفداحة التي سببها على الأرض. هذا هو الذنب الأكبر ضد البشرية، وما إن يقع فلا صكوك غفران ويحق للإنسان أن يكيل العقاب. للمسيحيين أن يميلوا لعمل الخير لأنهم يؤمنون بوجود القاضي الأعلى. لكن عمل خير كهذا محرم على من يؤمنون بالأخلاق وبالقيم الإنسانية. الإنسان حقا مسكين بائس متوحل فيما يملك، لكنه أيضا كيان حر بمقدوره رفض أعتى الغوايات. غير صحيح أن الزمن يفصله عن نفسه، إذ لكل إنسان أن يحقق وحدته

بربط ماضيه بمشروعه في المستقبل. أما الإنسان، إذ لحياته معنى، فعليه أن يتحمل مسؤولية جرمه كما بره، ودون أي مساومة. لهذا لم أوقع على عريضة العفو عن روبير برازياك عندما طُلب مني ذلك. أعتقد أنني فهمت في أثناء محاكمته ميوله السياسية في ما مضى من حياته. كذلك أعلم أنني لم أتمنى موته عند مغادرتي قاعة المحاكمة، إذ استحق طوال هذه المراسم الكريهة قليلا من الاحترام لا الكراهية. رغم ذلك لم أوقع العريضة. أولا، أن "تفهم" لا يعني أن تصفح: لا يفهم المرء أكثر من الظروف التي قررت فيها حريته، أما القرار نفسه فقد كان له أن يكون غير ما كان. فأن نستوعب ترابط الحياة، وعلاقتها بالعالم الخارجي، ومنطق تطوراتها، كل ذلك لا يمنع كون القرار اختيارًا شخصيًا. لقد لاحظت بوضوح أن المتهم قد زيف آراءه الخاصة، وذوقه، وإدراكه باسم ما سعى الناس للصفح عنه من أجله، وباسم أن ذنوبه كانت محض ضلالات. لقد لمسني برازياك بعد ذلك إذ تحمل مسؤوليته بجسارة، ولكن بفعله ذلك فقد أقر أنه واحد مع ماضيه. لقد أقر حريته فأقر بالتبعية بعقابه. لقد بدا لي أن علي كل منا أن يريد تلك الوحدة التي أقرها في شهوره وسنينه. فأن ننكر نوبات الغضب والرغبة في ماضينا، أن نفضل مشاعر الحاضر عليها، يعني أن نحطم التجربة الإنسانية إلى فتات بلا قيمة. إن ذلك يعني أن نمحو الماضي، أن ندفن الموتى في عمق هاوية من النسيان، أن نقطع كل صلاتنا بأفعال الماضي. تشق الخيلاء الزائفة للمحاكمة الرسمية في النهاية بحرًا بين المبادئ والواقع. ولكن في حقيقة الأمر إن لم يكن للأفكار أي وجود ملموس، وإن لم يكن للحقائق المجردة أي معنى، فإن موت المرء يصبح بلا معنى كذلك، وبالتالي يصبح بلا أهمية. أما إن كان للقيم التي نؤمن بها وزنًا، فليس مستغربًا أن نؤكدها بثمن الحياة.

ولكن يبقى سؤال مطروحًا: من يجب أن يعاقب؟ لقد رأينا أنه وعلى النقيض من ادعاءات علماء الاجتماع، فإنه كلما أصبحت العدالة أكثر اجتماعية وتخلت عن طبيعتها القمعية، كلما فقدت معناها وقبضتها الملموسة على العالم. يدعي المحلفون الرسميون الاحتماء خلف غطاء من التجرد الذي هو أسوأ ما في الإرث الكانطي. إنهم يرغبون أن يكونوا تمثيلا لحق موضوعي وأن يطلقوا الأحكام القضائية التي لن تكون أكثر من تصنيف لقضية ما تحت قانون عام. إن الحدث الرئيسي هنا هو الموت، أو العقوبة بصورة

أعم، وهو مبرر فقط إن كان هناك صراع حقيقي. يتحتم أن نربط بين العقوبة والجرم برباط متين، لا يكون إلا بموضوعية حقيقية. الانتقام المبني على الكراهية وحده من يحقق الانقلاب في الأدوار. ولكننا لا نقر بالانتقام الحماسي الذي ينفذه الأفراد لأن الحرية التي يتمتع بها راغبو الانتقام تخاطر بالتحول إلى طغيان. هل نعاقب المذنب حقا؟ هل ارتكب الجرم فعلا؟ فمن السهل حقا أن نرتكب الخطأ هنا، والخطأ هنا لا يمكن العدول عنه. فقد أعدمنا في حمى التحرير أكثر من برئ. لا بد من إقامة محاكمة لائقة للمتهمين، ولا بد أن يكون الحكم ناتجًا عن إرادة حقيقية لا عن نزوة عمياء. نجد أنفسنا إذن في مواجهة خيار لا يمكننا الهروب منه: إن الانتقام يعبر عن عاطفة اللحظة وليس تعبيرًا عن إرادة حقيقية. ولا يفعل القضاة سوى إطاعة الأوامر، فلا إرادة ملموسة في أي منهم.

لذلك ففي القضاة كما في المتهمين، نجد كل محاولة للتعويض عن ذلك الحدث المطلق الذي هو الجريمة، تعبر عن ضبابية حالة الإنسان، في أنه في الوقت ذاته حرية وشيء، موحد ومشتت، معزول في ذاتيته ومتعايش في قلب العالم مع غيره من البشر. لذلك فإن كل العقوبات فشلٌ جزئي. والحب والعمل، كما الكراهية والانتقام، يعبران عن فشل، ولكنه فشل لا يجب أن يثنينا عن الحب والعمل. فليس علينا أن نقرر موقفنا كما هو فحسب، بل أن نختاره في قلب ضبابيته. نعرف كفاية الآن أنه علينا أن نكف عن اعتبار الانتقام استردادًا مطمئنًا للنظام العادل العقلاني. بيد أنه علينا أن نرغب في عقاب المجرمين الحقيقيين، فأن نعاقب يعني أن نقر بحرية الإنسان في خيره وشره، وأن نفرق بين الخير والشر في ما يختار الإنسان بحريته، وأن عليه أن يختار الخير.

تمت.